

المجلس النرويجي للاجئين

الشعب اليمني يواجه الموت بالقنابل والمجاعة

ندعو الدول المانحة للضغط على الأطراف المعنية بإحلال السلام



الحصار وتدمير البنى التحتية والعنف.. انتهاكات للقانون الدولي

من أجل تقديم الخدمات المنقذة للحياة في جميع أنحاء اليمن والسماح للمنظمات الإنسانية بحرية المرور الآمن بموجب القانون الإنساني الدولي.

ولفت البيان إلى أنه كان للحصار الفعلي على الواردات الذي تفرضه قوات التحالف التي تقودها السعودية تأثير مدمر على الاقتصاد اليمني، فلا يحصل العاملون في مجال الصحة في القطاع العام أو المعلمون على رواتبهم، كما يتعرض القطاع الخاص للانهايار في بلد يعتمد على الواردات بنسبة 90 في المائة من احتياجاته الغذائية.

وحسب البيان فإن الحصار والعنف والقيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية على الأرض، فضلاً عن التدمير المستمر للبنية التحتية المدنية، تمثل انتهاكات للقانون الإنساني ومن شأنها أن تعمل على تحويل اليمن إلى دولة سيعتمد فيها السكان قريباً على المساعدات بشكل كامل.

وأردف: "أما اليوم فنحن لا نناشد الجهات المانحة الدولية بأن تزيد التمويل وتسرع فحسب، بل أن تضع أيضاً كل الضغوط الممكنة على الأطراف المعنية لتأمين السلام وإحياء الاقتصاد اليمني". وأوضح المجلس في بيانه أن مرور عامين على تصاعد النزاع قد ترك أكثر من 17 مليون يمني لا يدركون إذا كان بمقدرتهم توفير الغذاء كأولوية قصوى من بين كل هذه الأشكال من المساعدات؛ لخطر الموت بسبب سوء التغذية الحاد.

وأشار البيان إلى أن نحو 2,2 مليون نازح يواجهون عدة صعوبات بما في ذلك عدم الحصول على المياه والرعاية الصحية والمأوى والتعليم والدخل الأساسي، منوهاً إلى أن 75% منهم قاموا بتحديد الغذاء كأولوية قصوى من بين كل هذه الأشكال من المساعدات؛ مما يدل على حاجة ملحة وماسة وصراع يومي من أجل البقاء على قيد الحياة.

وأكد إيغلاند أهمية رفع جميع القيود المفروضة على المساعدات

قال الأمين العام للمجلس النرويجي للاجئين يان إيغلاند "إن استمرار دوامة اليمن يعني أننا سوف نرى المزيد من المشاهد المرعبة من اليأس مع انتشار المجاعة في جميع أنحاء البلاد، ما لم يتم إنهاء النزاع وعكس الأزمة الاقتصادية العميقة ونقص المساعدات".

وأضاف إيغلاند في بيان صادر عن المجلس بالتزامن مع بدء مؤتمر المانحين لليمن: "في اليمن إذا كانت القنابل لا تقتلك، فإن خطر الموت البطيء والمولم بسبب الجوع في تزايد".

وتابع: "أظهرنا على مدى السنوات الماضية أننا نتمكن من الاستجابة السريعة للاحتياجات على أرض الواقع، ولكن ما لم تتوافق الالتزامات المالية مع الاستجابة فلن نتمكن من الوصول إلى الفئات الأكثر ضعفاً. لقد تم تمويل 58 في المائة فقط من النداء في العام الماضي، مما حدّ من قدرتنا على الاستجابة الشاملة بشكل كبير".

«الصليب الأحمر» تطالب بحقق دماء المدنيين في المخا والحديدة

نقيب علي حذرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر من سرعة تدهور أوضاع الآلاف من المدنيين في اليمن على أثر احتدام القتال في مناطق المخا والحديدة وتعز وذوباب حيث أصبح العديد من المدنيين عالقين في مناطق تبادل إطلاق النار ولم يعد بوسع العائلات الهروب. وقال السيد "روبير مارديني"، المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأدنى والشرق الأوسط في اللجنة الدولية في بيان بشأن اليمن: "المدنيون يتعرضون لدفع ثمن أكبر كلما استمر القتال. ندعو جميع الأطراف المشاركة إلى الامتنال لما عليها من التزامات بموجب القانون الدولي الإنساني. وعليها أن تتخذ كل

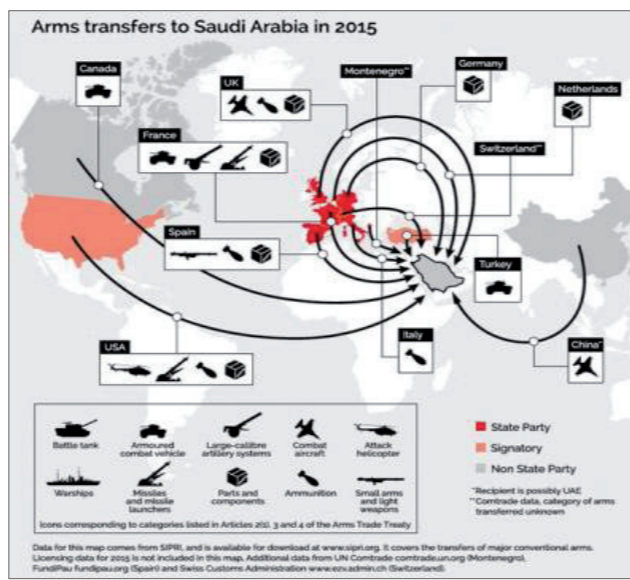
الإحتياطات الممكنة لتجنب الإضرار بالمدنيين وبأولئك الذين كفوا عن المشاركة في الأعمال القتالية". هذا، ويجب السماح لمن يشاء بالرحيل في أي وقت إلى مناطق أكثر أمناً. ويظل من يختارون المكوث، أو غير القادرين على الرحيل، مشمولين بالحماية التي يفرضها القانون الدولي الإنساني. ويجب أن يتلقى المصابون، سواء كانوا مدنيين أو مقاتلين، الرعاية الطبية في أقرب وقت ممكن. ويجب عدم الإجهاد على من استسلموا من المقاتلين أو وقعوا في الأسر، ويجب معاملتهم معاملة إنسانية. وأضاف السيد مارديني: "لقد طلبنا الوصول إلى المخا والمناطق المتضررة الأخرى، ونحن على أتم الاستعداد لتقديم المساعدات الضرورية إلى السكان المدنيين".

اليونيسيف: 70% من اليمنيين بحاجة إلى إغاثة عاجلة مليوناً طفل أصبحوا خارج المدارس

قالت ممثلة منظمة اليونيسيف في اليمن الدكتورة مر تشر ريلان "أن الأوضاع الصعبة التي يعيشها اليمن، تسببت في زيادة الاحتياجات الإنسانية الطارئة لأكثر من 70 بالمائة من المواطنين".

وأضافت في المؤتمر الصحفي الذي عقده الأربعاء في عدن: "إن الفأ و332 طفلاً قتلوا، فيما أضحي 14 مليون مواطن دون مياه صالحة للشرب، و14 مليون شخص بالكاد يحصلون على الخدمات الصحية، وحوالي مليوني نازح نصعبهم من الأطفال ومليونوني طفل خارج المدارس". وأوضحت أن المنظمة وخلال العام الحالي 2017م ستعمل على تنفيذ مشاريع خاصة بقطاعي الصحة والتعليم والتغذية والإصحاح البيئي، وحماية الطفل والحماية الاجتماعية، من خلال توفير 236 مليوناً و584 ألف دولار، لتلبية الاحتياجات الإنسانية الضرورية للأطفال الأكثر ضعفاً في مختلف المحافظات اليمنية.

وذكرت أن المنظمة قدمت خلال العام الماضي، خدمات صحية وغذائية ودوائية استهدفت النازحين والمتضررين من الحرب خصوصاً الأطفال وذلك ضمن قطاعات التغذية والصحة والمياه والإصحاح البيئي وحماية الطفل والتعليم والحماية الاجتماعية. وأشارت إلى أنه تم تلقيح حوالي 4 ملايين طفل ضد شلل الأطفال، وعلاج ما يقارب 182 ألف مصاب بسوء التغذية الحاد، فيما استفاد حوالي 3 ملايين شخص من الوصول إلى المياه، وأكثر من مليون شخص من خدمات الإصحاح البيئي، وتمكنت المنظمة من إيصال مستلزمات النظافة لعدد 340 ألف شخص، وتم تحديد مليونين و662 ألف طفل متضرر من النزاع واحالتهم على خدمات حماية الطفل، وتثقيف 887 ألف طفل بمخاطر الألغام.



محكمة بريطانية تبحث تجاهل وزير تحذيراً رسمياً من صادرات السلاح للسعودية

نشرت صحيفة الغارديان البريطانية -الأربعاء- موضوعاً بعنوان "محكمة تبحث تجاهل وزير بريطاني تحذيراً رسمياً من صادرات السلاح للمملكة العربية السعودية". وذكرت الصحيفة أن وزير الاقتصاد السابق ساجد جويد تلقى العام الماضي تحذيراً رسمياً من أحد العاملين في قطاع الخدمة المدنية من أن الأسلحة البريطانية التي تُصدّر إلى السعودية قد تستخدم في استهداف المدنيين.. وأضافت: أن قطاع الخدمة المدنية طالب جويد بوقف تصدير الأسلحة للسعودية فوراً بسبب المخاوف من تورط البلاد في جرائم انتهاك حقوق الإنسان خلال الحرب التي تخوضها في اليمن. وكشفت الغارديان أن هذه المعلومات أعلنت خلال اليوم الأول من جلسات الاستماع في المراجعة القانونية لصفقات السلاح البريطانية للسعودية.

ولفتت إلى أن جويد تلقى تحذيرات واضحة في بريد رسمي وطلب منه تعليق صادرات السلاح للسعودية لكنه رغم ذلك أخبر زملاءه في الحكومة أنه لا تزال هناك شكوك وعدم يقين في الأغراض التي قد تستخدم الأسلحة السعودية هذه الأسلحة فيها. وأكدت أن جويد وجه رسائل لكل من وزير الخارجية ووزير الدفاع أكد فيها أنه لم يتخذ قراراً حتى تلك اللحظة بتعليق رخصة تصدير السلاح للسعودية وطالبهم بتمرير أي معلومات قد تأتيهم فوراً عن (بي بي سي).

في مناقشة تعد الأكبر

الأمم المتحدة تطلب 2,1 مليار دولار لإنقاذ 12 مليون يمني

طفل يعانون من سوء التغذية الحاد، بينما ما يزال مليوناً شخص في حالة نزوح داخلي".

وأشار البلاغ إلى أن خطة الاستجابة الإنسانية للعام 2017م صممت خصيصاً لتوفير المساعدة للأشخاص الذين يعانون من الحاجة الماسة إضافة إلى توفير المساعدة لعدد محدود من الأشخاص الذين يهددهم خطر النزوح إلى وضع الحاجة الماسة.

ووفقاً لبلاغ صحفي صادر عن مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية بصنعاء- تشير التقديرات إلى أن نحو 10,3 ملايين شخص تأثروا بالحرب بشكل حاد ويحتاجون إلى مساعدة إنسانية فورية تشمل توفير الغذاء والرعاية الصحية والخدمات الطبية والمياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي والحماية للبقاء على قيد الحياة. وقال البلاغ: "إن حوالي 3,3 ملايين شخص منهم 2,1 مليون

أطلقت الأمم المتحدة وشركاؤها في العمل الإنساني -الأربعاء- خطة الاستجابة الإنسانية للوضع الإنساني في اليمن بقيمة 2,1 مليار دولار.

وتعد المناشدة التي أطلقت بجنييف المناشدة الدولية الأكبر في تاريخ اليمن بهدف ضمان تقديم المساعدة المنقذة للحياة حوالي 12 مليون شخص في اليمن خلال العام الجاري 2017م.

قيادات إعلامية تناقش مشروع ميثاق الشرف الإعلامي

وزير الإعلام: من الأهمية صياغة ميثاق الشرف لتوحيد الصف وتسخير أقالمتنا لمواجهة العدوان الشامي: على المؤسسات الإعلامية أن تلتقي في خندق واحد تلم الشمل وتوحد الصف ضد العدوان الصبري: اتحاد الإعلاميين بصدد مناقشة المشروع مع رؤساء المؤسسات الإعلامية

الإخطاء والوقوف أمام الإشكاليات ومعالجتها وأن نلتقي صوتاً واحداً بعيداً عن الاختلاف ونتبعي عن كل ما يمكن أن يفكك وحدة صف المجتمع ونعمل كوحدة وقوة واحدة.. داعياً الجميع إلى أن يكونوا عند مستوى المسؤولية وحسن ظن شعبنا اليمني بهم وبمستوى تطلعاتهم وأمالهم وأن تتحرك إعلامياً وعسكرياً في مواجهة العدوان.

بدوره أكد رئيس الدائرة الإعلامية للمؤتمر الشعبي العام طارق الشامي ضرورة أن يلتقي كافة الإعلاميين في كل المؤسسات سواء الحزبية أو الرسمية في صف واحد وفي خندق واحد لمواجهة العدوان الغاشم على بلادنا الذي استهدف كل شيء البشر والبنية التحتية وحاصر شعبنا ووطننا ولا يزال مستمراً في غيئه وبدعم دولي. وقال: "إن رسالة الإعلام هي رسالة موجّهة للرأي العام فإذا كانت صادقة وقوية يستطيع أن يكون لها تأثير وصدى في اوساط المجتمع".

اختتمت -الخميس- ورشة العمل الخاصة بمناقشة مشروع «ميثاق الشرف الإعلامي» والتي نظّمها اتحاد الإعلاميين بالتعاون مع وزارة الإعلام تحت شعار «صوت واحد في مواجهة العدوان» وكانت الورشة قد ناقشت قواعد أخلاقيات المهنة وأولويات المرحلة الراهنة وأثرها بالعديد من الآراء والمقترحات حول ضبط قواعد وأخلاق العمل الإعلامي.. وكان وزير الإعلام أحمد محمد حامد، وطارق الشامي رئيس الدائرة الإعلامية في المؤتمر قد حضرا افتتاح الورشة الأربعاء.. وألقى الوزير كلمة أكد فيها على أهمية أن يكون للإعلام صوت واحد وموقف واحد باعتباره جبهة وسلاحاً فعالاً في مواجهة العدوان.

وقال: "يجب أن نواصل مظلومية شعبنا اليمني إلى العالم أجمع ليرى ما يقترفه من جرائم بشعة بحق الشعب، فضلاً عن إبراز وتعزيز صمود أبناء الشعب اليمني في مواجهة العدوان". لافتاً إلى ضرورة رفع مستوى الوعي عند المجتمع الوعي الأخلاقي والقيمي وأن نعمل على توحيد صفنا كما توحد موقفنا في مواجهة العدوان والابتعاد عن المناكفات وأي صوت نشاز وكل موقف يستفيد منه العدوان وعلى وجه الخصوص في مواقع التواصل الاجتماعي. وأكد وزير الإعلام ضرورة أن يكون التوجه الإعلامي بشكل عام لمعالجة



ندشن ورشة عمل خاصة بإطلاق هذا المشروع". وأكد أن الاتحاد بصدد الترتيب لورش عمل أخرى خاصة برؤساء المؤسسات الإعلامية المختلفة كونهم معينين في الأخير بالتوقيع على هذا الميثاق والالتزام به من خلال ما تبثه وتشره وسائل الإعلام الوطنية سواء الرسمية أو الأهلية.. لافتاً إلى أن كل وسائل الإعلام الوطنية في صوت واحد في مواجهة العدوان. هذا وجرى خلال اليوم الأول لإعمال الورشة التي شارك فيها كوكبة من الإعلاميين من مختلف المؤسسات الرسمية والخاصة والحزبية، مناقشة محورين الأول تضمن المناكفات الإعلامية بشكل عام وعلى وجه الخصوص في مواقع التواصل الاجتماعي وكذلك مناقشة المبادئ الأساسية لمشروع ميثاق الشرف الإعلامي والذي تضمن سبعة مبادئ. وقد أقرت الورشة بالعديد من النقاشات والمداخلات التي قدمت من قبل المشاركين.